العدد (1752) السنة السابعة - الأربعاء (24) آذار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

اكل الدهر عليها وشرب

مخـــازن للـغـذائـيـة

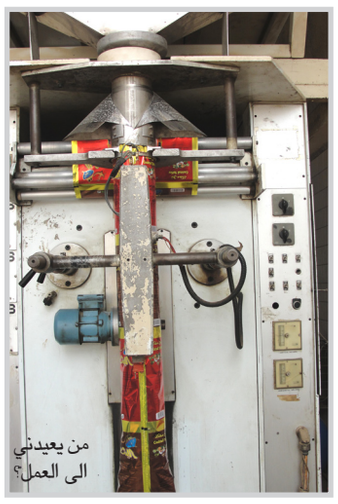
من يعيدني الى العمل؟

في ظل غياب الدعم الحكومي

معامل تحولت الى ذكريات وتراث

تحقيق وتصوير \ وائل نعمة - ايناس طارق

في احد الازقة القديمة الضيقة في بغداد كان ابو شكر منهمكا في عمله وقد أحنت قامته الطويله واندلقت (جراويته) وخدرت ساقاه من فرط الجلوس لساعات طويلة امام الدولاب الحديدي الذي حينما يدور يصدر صريرا حادا عند أحتكاكه مع السكاكين والادوات الحديدية. هذا (الجراخ) الذي ناهز السبعين من عمره وقد خف نظره لدرجة لايستطيع التمييز بين السكين و (المستحد)، كان مثار جدل واستغراب من اولاده وجيرانه الذين دائما ماكانوا ينصحونه بالكف عن عمله ويريح عينيه وجسمه الثقيل في البيت، الا ان حب العمل والاختلاط معه لم يترك الفرصة لابو شكر ان يتخلص من هذا الالتصاق. هذا ماأدركه مؤخرا زامل علي صاحب شركة الرافدين الذي وجد نفسه يشبه هذا (الجراخ) لكن دون (جراوية)، فبعد سنوات العمل الطويل أصبح غير قادر على أن يبيع او يؤجر او حتى يهجر معمله السقيم الذي اصبح دون فائدة في محيط يعج بمنتوجات من كل حدب وصوب باستثناء معمله ومعامل جميلة الصناعية.

معامل تنتظر الفرج

جميلة الصناعية مخازن للبضائع ورافد للبطالة

مكائن خارج الخدمة

استذكر صاحب شركة الرافدين بعض الرجال الحرفيين الذين كانوا متمسكين بعملهم رغم تغير الظروف وعدم جدوى العمل في حياة اصبحت اكثر عصرية وبدخول المكننة في كل مجالات الصناعة حتى اضحت الاعمال الحرفية تراثا نتذكره باحترام، ألا أنهم لم يتركوا هذا العمل لاسباب نفسية واسباب اخرى تتعلق بعدم قدرة هؤلاء الأشخاص على العمل في مجال آخر لا يعرفون عنه شيئا. زامل علي تقع شركته في منطقة جميلة (الصناعية او الاستيرادية)!و كانت تضم الشركة مصانع لتصنيع الحلويات المختلفة والجبس. وقد رفدت هذه المعامل بمكائن وآلات حديثة في سبعينيات القرن الماضي والتي كانت احدثها في ذلك الوقت ومن مناشئ نمساوية وايطالية ودنماركية. صاحب المعمل حينما كان يتحدث عن المكائن كان يشير الى سطح معمله المهجور، لم ندرك حينها الى ماذا يشير لكن بعد ان امعنا النظر وجدنا المكائن اخذت مكانها الجديد فوق السطح بدلا من ان تكون داخل المعمل تدور وتنتج وتدر الفائدة والمال على اصحابها. ويضيف قائلا « هذه المكائن التي تصنع البسكويت الويفر والكاكاو ومكائن التغليف الان تساوي ربما المليون دولار لكن لو اعطاني احد ٢٠ الف دولار ربما لبعتهم! « ولكنه يستدرك قائلا «ربما لااستطيع ان افعل ذلك خصوصا وقد عرض عليه تأجير المعمل لكني رفضت وذلك يعود لالتصاقي الشديد بمهنتي وعدم معرفتي لمهنة اخرى وبسبب أملي برجوع دوران عجلة الصناعة من جديد». لم يكن صاحب هذه المكائن يتمنى الخسارة، لكن الامر اصبح امرا واقعا لان المعمل توقف لدرجة الشلل الكامل والسبب هو عدم قدرة المنتوج الوطني منافسة المستورد. صاحب هذا المعمل كان لديه اكثر من ٦٠ عاملا، تناقص هذا العدد حتى اصبح عاملا واحدا! والانتاج انخفض من الاف الصناديق الى عشرات ولاينتج غيرها الا في حالة نفاد المنتوج القديم.

يرى صورة الصناعة في العراق تكتنفها الضبابية ورغم الاجتماعات المتكررة مع المسؤولين عن قيادة الدفة الصناعية في العراق الا انه يؤكد أن لاحلول بدت واضحة امامنا. فيسوق لنا مثالاً حول شركة التمور الوطنية وهو مساهم فيها الا انه لم يستلم لمدة اكثر من ست سنوات اي ارباح مع العلم كانت هذه الشركة تعطي ارباح ١٥٠ ٪ للمساهمين فيها، والان هو غير مدرك اين تذهب الارباح ولمن! والحال ينطبق على معمل شركةالمشروبات الغازية.

أشراقات الصناعة العراقية

منذ بدايات تأسيس الحكم الملكي في العراق اتجهت الادارة الاقتصادية الى تشجيع الصناعة الوطنية بإصدار التشريعات التي مازال قسم منها حيا او يحمل روحها في القوانين الجديدة، وملخص الخط العام توفير الحماية للصناعات الوطنية شريطة ان تكون الصناعة الوطنية وبما تطرحه من منتوجات ينافس بنوعيته المنتج الاجنبي، فنشأت صناعات حازت، بما وفرته من انتاج مناسب للسوق العراقية، على رضا المستهلك العراقي،ووفرت هذه التشريعات الحماية الصارمة للمنتوج الوطني وكمثال على ذلك الصناعات النسيجية، كما في عملاق هذه الصناعة (معامل نسيج فتاح باشا) ففي البدء كان يدعى معمل نسيج (العبخانه) وهي أول مؤسسة بسيطة للصناعة أقامها المصلح العثماني مدحت باشا ١٨٦٨-١٨٧١ في بغداد. وقبل أن يستعمل العراقيون لفظ (بطانية) الذي سادبعد ثورة ١٩٥٨ الوطنية، كان البغداديون والبصراويون وربما الموصليون أيضا يسمون البطانية (بلانكيت) وهي من المستوردات. وكان معمل فتاح باشا قد أتحف العراقيين بأعداد لا تحصى من (البلانكيتات) من نوع فتاح باشا ذات الجودة العالية، حتى كان العراق يصدر الفائض منها إلى الدول المجاورة في ذلك الزمن.

ذهب فتاح باشا إلى ألمانيا عام ١٩٢٦ وجلب لأول مرة معدات ومكائن نسيج، وأقام معمله وسط بستان، و افتتحه الملك فيصل الأول بنفسه. فتعرف البغداديون إلى صناعة النسيج من فتاح باشا حتى أصبح رمزا للصناعة الوطنية. ولم يتوقف فتاح باشا عن تقديم خدماته لوطنه كصناعي إذ أسس (شركة المنصور) التي قامت بإنشاء مدينة المنصور الحالية. وكانت تسير الخطط الاقتصادية في تشجيع القطاع الخاص الا انها شجعت فتح فروع للصناعات العالمية كما حدث مع صناعات مشروبات المياه الغازية وذلك بعقد القطاع الخاص صفقات امتياز لانتاج (البيبسي كولا) ثم أعقبتها صناعة (الكوكا كولا) العام ١٩٥٠. وربما كان معمل (باتا) لصناعة الاحذية والذي تحول فيما بعد الى الشركة العامة للصناعات الجلدية وبنفس مكانه في الكرادة، واحدا من المعاهد الصناعية التي وفرت صناعاً مهرة في هذا المجال، وكان الانتاج فيها متيناً ورخيصاً يناسب تنوع أنتاجه الطبقات المتوسطة والفقيرة،وصناعة السمنت العراقية تعد واحدة من الصناعات الرائدة في المنطقة وقد فاقت جودتها المنتج الاجنبي. وبين الماضي واليوم فقدت تغيرت ملامح الصناعة المحلية في القطاع الخاص والعام واصبح الامر محزنا بعد ان تشاهد منطقة جميلة وقد اصبحت منطقة بضائع مستوردة.

هجرة رؤوس الأموال

لا يخفى على احد اهمية المنطقة الصناعية في جميلة وتأثيرها على عجلة الاقتصاد الوطني ومساهمتها الكبيرة في استقراره وتطوره. أصبحت المنطقة بعد عام ٢٠٠٣ مسرحاً للصراع والقتال والحرائق التي شلت الكثير من الاعمال وانتشرت العصابات وقتل البعض وخطف الاخر ما اضطر الاغلبية ممن يملكون رؤوس الاموال الى الهجرة خارج البلد والاستقرار في البلدان التي أمنت لهم ملاذا آمنا. وقد استفادت هذه البلدان من امكانياتهم وفقد البلد رؤوس اموال ضخمة كان من الممكن ان تساهم في تحريك عجلة الاقتصاد وتدفعه الى امام وتمتص الكثير من الايدي العاملة العاطلة واصبح أصحاب المعامل يبحثون عن اماكن اخرى اكثر أمنا خارج منطقة جميلة للعمل، وبدأوا يبحثون في محافظات الوسط والجنوب، ما اضعف العمل في جميلة كثيرا والحق الضرر باغلب التجار وآلاف العمال المستفيدين من العمل.

يقول علي مهدي (اقتصادي):ما زال القطاع الصناعي بشقيه الخاص والعام يعاني تدهورا واضحا واهمالا نجم عنهما توقف معظم المعامل الحكومية الانتاجية وكذلك اصاب القطاع الصناعي الخاص بالشلل، ما أدى إلى هروب اغلب رؤوس الأموال الصناعية العراقية خارج الوطن والاستثمار في دول الجوار بسبب تردي الوضع الأمني العام في البلد وهروب الخبرة العلمية بسبب استهدافها ما ينذر بكارثة قد تحل بالقطاع الصناعي العراقي.

من ٧٠ عاملا الى ٨!

رعد كريم المسؤول الاداري في معمل الوسام لتصنيع الحلويات الذي يقع في منطقة جميلة، يقول ان المعمل تأسس سنة ١٩٧٩ وكان يعج بالعاملين الذين قلصنا اعدادهم من ٧٠ عاملا الى ثمانية. وكان واضحا حين دخولنا من بوابة المعمل وكأنه مهجور ولاتسمع غير صوت المولدة! يضيف رعد بان هذا التقليص جاء بسبب توقف العمل فأننا نعمل أسبوعاً ونتوقف أشهراً ولذلك لا نستطيع ان نعطي للعمال أجوراً دون عمل، فأضطررنا الى الاستغناء مجبرين عن الكثير منهم والابقاء على (الأسطوات) وهم يأخذون راتباً سواء كان العمل مستمراً أم متوقفاً، فيما الآخرون يأخذون رواتب فقط في وقت العمل والكثير منهم بل معظم الموجودين متقدمون للتعيين ومن تركنا عمل في سلك الشرطة والجيش ومنهم من يأتينا بين الفينة والأخرى عسى أن يجد المكائن تدور من جديد.

ويوضح رعد بأن انتاجهم يدخل في تصنيعه من المواد الاولية السكر والحليب وهما مادتان تعانيان تقلبات وتزايداً ملحوظاً في السعر وهذا ما يزيد من قلة الاقبال على منتوجهم بالشكل المطلوب لانهم يضطرون الى رفع السعر او تحمل الخسارة حتى لايخسروا الزبائن.

ويشير رعد في كلامه الى ان معظم اصحاب المعامل في منطقة جميلة قد اغلقوا معاملهم ووضعوا لافتات تشير الى رغبتهم في تأجير المكان أو تحويله الى مخازن كما فعل الكثيرون، ومعظم أصحاب هذه المعامل يسكنون خارج العراق ويتركون من ينوب عنهم لادارة ماتبقى من روح المعمل! معمل الوسام كان يملك ٣ خطوط انتاج و٤ مكائن تعمل ليل نهار حتى تلبي الطلبات التي تستمر لشهر او اكثر اما الان فهم يعملون بخط واحد وبماكنة واحدة خجولة لاتعمل بكل طاقتها خوفا من استهلاك. بالاضافة الى توقف خط اخر لتصنيع (النساتل) لان المنتوج المحلي لايمكن ان يضاهي المستورد الذي يباع الكثير من الماركات المعروفة بسعر لايتعدى ال (٢٥٠) دينار فقط، وهذا لايمكن ان يسد نفقات العمل من اجور العمال والكهرباء والمولدات والتغليف والنثريات الاخرى.ولم تعد المنتوجات فقط تستورد وانما حتى (كارتون) التغليف المطبوعة تستورد من الخارج!

معظم المعامل التي مازالت في الخدمة تعمل بطريقة الدفع المؤجل، لان التاجر لايرغب بالبضاعة المحلية لكنه يأخذها بشرط عدم السداد في نفس الوقت وانما تؤجل لأيام واشهر! ويؤكد رعد بأن المكائن التي تستخدم الان معظمها قديمة ومستهلكة وفقدت ثمنها الاصلي لانها بلا فائدة، ويطالب بأن تلتفت الحكومة الى هذه المشكلة وتوقف الاستيراد وترفع الضريبة عن المواد الاولية وتضعها على المستورد وتدعم الانتاج المحلي.

مرحلة الاختبار

وأوضح سليم محمد (صناعي) قائلاً: إن القطاع الصناعي الخاص يمر بمرحلة دقيقة واختبار حقيقي في قدرته على النهوض من جديد حيث تحولت الساحة الاقتصادية إلى غزو منظم لسلع هامشية وبعضها مجهولة المنشأ وافتقار اقتصادنا الوطني لأساليب حماية الصناعة الوطنية التي يعمد القائمون على تحديثها إلى زجها في منافسة غير متكافئة مع سلع أجنبية فتوقفت اغلب مشاريع الصناعة العراقية بسبب عجزها عن توفير المستلزمات الصناعية المتطورة كتلك الأساليب التي تتبعها المصانع العالمية.

ومعروف ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد احادي الجانب يعتمد على العوائد المتأتية من تصدير سلعة واحدة هي النفط لذلك فهو اقتصاد غير متزن ومتذبذب مع تذبذب انتاج النفط.

ويضيف سليم: ان الصناعة هي احد المنابع الرئيسة لتغذية الاقتصاد العراقي بعوامل القوة في ضوء ما يتمتع به العراق من كفاءة عالية ومواد أولية وايد عاملة ماهرة وفكر صناعي متطور يمتد الى عمق الزمن معتمداً على معايير صناعية نموذجية الا ان هذه الصناعة تعرضت خلال الحصار الاقتصادي ومن ثم بعد سقوط النظام الى الاهمال وغياب المواد الأولية بل ان في هذه المرحلة نواجه تهميشاً ربما يكون مقصوداً و متعمداً للقطاع الصناعي الذي اصابه الشلل التام.

غياب الدعم الحكومي

فيما يقول حيدر العزاوي مدير مصنع لانتاج المواد البلاستيكية في منطقة جميلة ان الصناعة العراقية تعاني غياب الدعم الحكومي وكذلك عدم توفر المواد الأولية للعملية الانتاجية، خاصة غياب التيار الكهربائي تماماً عن هذه المعامل، كذلك السماح باستيراد انواع من السلع التي تنتج مثيلاتها محلياً وباسعار رخيصة وليست ذات جودة ومتانة، وعدم فرض رسوم كمركية على هذه البضائع المستوردة كما هو معمول به عالمياً، كل ذلك ادى الى تردي الصناعة العراقية، كما ان (٧٠٪) من المشاريع الصناعية ما زالت متوقفة و(٣٠٪) منها لا تعمل الا بنحو (٢٠٪) من طاقتها الانتاجية مما ترك آثاراً سلبية اقتصادية واجتماعية في مقدمتها اتساع قاعدة البطالة.وهذا يضطرنا إلى نقل استثماراتنا ومشاريعنا الى البلدان المجاورة مع ان المصانع العراقية تتميز بمنافسة منتجاتها من ناحيتي السعر والنوعية لمثيلاتها الأجنبية اذا ما توفرت البيئة الصناعية الجيدة لنموها بشكل مدروس ومتطور مع مسايرة التطورات التكنولوجية في العالم واستخدام التجارة كوسيلة لنقل التكنولوجيا التي ستساعد على خفض الكلف الانتاجية وتطور الانتاج كماً ونوعاً.

من ٣٠٠ معمل الى ٤ معامل فقط!

فيما قال أبو مصطفى صاحب معمل مصطفى اخوان في منطقة جميلة لانتاج الحلويات بأننا بدأنا العمل اليوم بعد توقف اكثر من اسبوعين، وهكذا يسير عملنا بتأرجح يتخلله توقف في ايام كثيرة و الطلب قليل جدا على منتجاتنا والسبب اصبح معروفا لان المنتوج المستورد ابتلع السوق بالكامل!.مما اجبرهم على تسريح نصف عمالهم العشرين.

ويشير ابو مصطفى إلى أن منتوجاتهم تضاهي بالجودة المنتوجات المستوردة، لكن المنتوج المستورد يكون ارخص من المحلي لانه لايخضع للضريبة والصناعات في دول الجوار تحصل على الدعم الحكومي، واليد العاملة ارخص ووقت العمل أطول لذلك المنتوج يكون ارخص ثمناً وبعد ان كان في جميلة لوحدها اكثر من ٣٠٠ معمل للحلويات اصبحت الان لاتتعدى الأربعة معامل.

ويوضح بأن المنتوجات المحلية التي تصنع في معامل جميلة يكون تسويقها في وسط العراق فقط، لان المناطق الجنوبية تعتمد على المنتوجات السعودية والكويتية الداخله لها من الحدود الجنوبية، والمناطق الغربية تغرق اسواقها بالمنتوجات السورية والاردنية، والشمالية تغزوها التركية والايرانية، بالرغم من أن إيران وتركيا حذرة جدا بالتعامل مع الصناعات العراقية ولاتقبل بمرورها وتأخذ ضرائب عالية جدا على البضائع وحتى الشاحنات التي تنقل البضائع تفرض عليها أجوراً عند دخولها، بالمقابل في العراق الشاحنات تصول وتجول دون ان تدفع فلسا واحدا!

ويشير ابو مصطفى بأن جميلة الصناعية تغيرت بعد عام ٢٠٠٣ الى منطقة مخازن ومحلات وتجارة بعيدة عن الصناعة، فبعد ان كانت المنطقة يعمل فيها اكثر من ٢٥٠ الف عامل اصبحوا الان بالعشرات فقط ومعظمهم حمالون يحملون البضائع الاجنبية الى المخازن. ومن جهة اخرى يوضح بأن هناك معامل ومصانع في بغداد غير مرخصة وتعمل في السراديب وهم يضعون علامات تجارية كيفية دون رابط أو ضابط وهم يضرون بالعمل بشكل كبير، ويعود ذلك الى ضعف الرقابة والاشراف على المعامل.

ويتفق ابو مصطفى مع الاخرين في فرض الضرائب على البضائع المستوردة، كما انه يرفض فكرة القروض لانها غير مفيدة بسبب عدم وجود السوق لبيع المنتجات فيه، لذلك يجد الحل الامثل في فسح المجال وفتح اسواق للبضائع المحلية.

معامل تحولت الى مخازن

فيما قال صاحب معمل الليث للمنتجات الغذائية بأن المعمل تأسس سنة ١٩٧٦ وكان المعمل يضم ٤٠ عاملا. المعمل الان لايضم غير عامل واحد والمعمل أصبح شبة عاطل وأصحابه قد اقتطعوا جزءا كبيرا منه وعرضوه لايجار كمخازن وانتظروا بقرب المخازن يتبادلون الكلام ويشربون الشاي! ويضيف عامر صاحب المعمل بأن هناك الكثير من المعامل الخاصة بأنتاج الالبان والايس كريم، ومعامل اخرى مثل معمل فرندو، والنيل الابيض، ومعامل المعجون، والجبس، ومعامل النسيج والكثير من المعامل التي اغلقت وعرضها اصحابها للايجار.

ويقول المهندس الصناعي علي فلاح : أن منطقة جميلة بحاجة إلى اسعافات سريعة من اجل النهوض بواقعها المتردي ولا بد من اعطاء الأهمية المميزة للقطاع الصناعي الخاص الذي يعاني حاليا الغبن والاهمال والتهميش، وتأتي مسألة الاهتمام باعادة تأهيل وتطوير المناطق الصناعية القديمة القائمة وبناء المجمعات الصناعية متكاملة المواصفات أسوة بالدول المجاورة في مقدمة القضايا التي تستدعي الاهتمام.

لقد عانت هذه المنطقة على مدى اكثر من ربع قرن من الاهمال والتجاهل والتسيب حيث اختفت خدمات التبليط والصرف الصحي والخدمات البلدية الأخرى من تنظيف النفايات والتشجير ومياه الشرب وغيرها من متطلبات البنى التحتية من كهرباء وماء وهواتف، وربما هطول الامطار في فصل الشتاء الماضي قد جسد الوضع البلدي السيئ فيها التي يكفي انها غرقت بالمياه الآسنة. لذلك كلنا أمل بأن تأخذ الحكومة الجديدة هذه المهمة على عاتقها من اجل النهوض بهذا القطاع المهم.

وأكد قائلا أن النهوض بواقع الصناعة العراقية يحتاج إلى تضافر جهود المتخصصين بهذا المجال في اعادة النظر بقانون الاستثمار الأجنبي ووضع فقرة مشاركة العراقيين كشرط لإقامة المشاريع وفي توفير التسهيلات المصرفية اللازمة لإقامة المشاريع الصناعية وتقليل القيود والفوائد المصرفية تشكيل هيئة مركزية لتسهيل العمل للمشاريع الصناعية وتقديم الايضاحات للشركات الأجنبية وتقديم الدراسات للعمالة المتوفرة في العراق الاسراع في حل مشكلة توفير الطاقة الكهربائية لكونها عجلة الحياة في كل شيء انشاء مدن صناعية تحتوي على الخدمات كافة لإقامة المشاريع عليها اسوة بالدول المجاورة. ومن خلال تطبيق هذه المقترحات نكون قد ساهمنا في ايجاد بعض الحلول التي ستساهم في تعزيز الصناعة الوطنية العراقية.

تحولت الى مخازن